



Evaluation of the Reality of Foreign Reserves in Iraq and the Role of the Central Bank in Managing them for the Period (2004 – 2024)

Rebaz Nooradeen Aziz¹

Yasin Rasul Younis²

تقويم واقع الإحتياطيات الأجنبية في العراق ودور البنك المركزي في إدارتها للمدة (2004 – 2024)¹

ياسين رسول يونس²

ربيان نورالدين عزيز¹

1. Administration and Economics College – Salahaddin University – Kurdistan Region - Erbil, Iraq.

rebaz.aziz@su.edu.krd

2. Administration and Economics College – Salahaddin University – Kurdistan Region - Erbil, Iraq.

yasin.younis@su.edu.krd

1. كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين – إقليم كردستان- أربيل، العراق.

2. كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة صلاح الدين – إقليم كردستان- أربيل، العراق.



Article information

Article history: DD/MM/YY

Received: 21/7/2025

Accepted : 16/8/2025

Available online: 3/9/2025

Keywords:

Foreign Reserves, Central Bank of Iraq, Reserves Management, Origin of Foreign Reserves, Optimal Size of Foreign Reserves.

تاريخ الإستلام: 21/7/2025

تاريخ قبول النشر: 2025/8/16

تاريخ النشر: 2025/9/3

الكلمات المفتاحية

الإحتياطيات الأجنبية، البنك المركزي العراقي، إدارة الإحتياطيات، نشأة الإحتياطيات الأجنبية، الحجم الأمثل للإحتياطيات الأجنبية

Abstract DOI: <https://doi.org/10.71207/ijas.v21i85.3963>

This research analyzes and evaluates the state of foreign reserves in Iraq. It focuses on the Central Bank of Iraq's (CBI) role in managing them for the period 2004–2024. The analysis considers structural, political, economic, and security challenges impacting Iraq's monetary and financial stability. The study adopts a descriptive-analytical approach and uses quantitative data to assess reserve adequacy based on international standards. These include import coverage and the ratio of reserves to M2, external debt, and GDP. The findings reveal that Iraq managed to accumulate significant reserves during certain periods, especially after the CBI gained independence and oil revenues surged. However, reliance on oil made reserves vulnerable to external shocks. Despite improvements in reserve adequacy, structural reforms remain essential to ensure sustainability and diversify foreign exchange sources. The study recommends diversifying the economy, strengthening reserve management, enhancing central bank independence, and improving coordination with fiscal policy.

Citation: Aziz, Rebaz Nooradeen & Younis, Yasin Rasul. (2025). Evaluation of the reality of foreign reserves in Iraq and the role of the Central Bank in managing them for the period (2004 – 2024), *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 21(85), 36-56.

الاقْتِباس: عزيز، ربيان نورالدين، يونس، ياسين رسول. (2025). تقويم واقع الإحتياطيات الأجنبية في العراق ودور البنك المركزي في إدارتها للمدة (2004 – 2024)، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 21(85)، 36-56.

المستخلص

يُحلل هذا البحث ويُقيّم وضع الإحتياطيات الأجنبية في العراق، مُركّزاً على دور البنك المركزي العراقي في إدارتها للفترة 2004-2024. أُجري التحليل في ظلّ تحديات هيكلية وسياسية واقتصادية وأمنية أثّرت على الاستقرار النقدي والمالي في العراق. وبتأثير نهج وصفي تحليلي، تستخدم الدراسة بيانات كمية لتقييم كفاية الإحتياطيات بناءً على معايير دولية، مثل تغطية الواردات ونسبة الإحتياطيات إلى المعروض النقدي بالمعنى الواسع، والدين الخارجي، والنتائج المحلي الإجمالي. وأظهرت النتائج أن العراق نجح في تجميع احتياطيات كبيرة خلال فترات مُعينة، لا سيما بعد استقلال البنك المركزي العراقي وارتفاع عائدات النفط. إلا أن الاعتماد على النفط جعل الإحتياطيات عُرضة للصدمات الخارجية. ورغم التحسينات في كفاية الإحتياطيات، لا تزال الإصلاحات الهيكلية ضرورية لضمان الاستدامة وتنويع مصادر النقد الأجنبي. وتوصي الدراسة بتنويع الاقتصاد، وتعزيز إدارة الإحتياطيات، وتعزيز استقلال البنك المركزي، وتحسين التنسيق مع السياسة المالية.

¹ مستل من أطروحة دكتوراه: قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على الإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 – 2024)

المقدمة Introduction

تُعتبر الإحتياطيات الأجنبية أحد أهم أدوات الاستقرار الاقتصادي والنقدي في كل الدول بشكل عام، والدول النامية والرعية على وجه الخصوص، إذ تمثل خط الدفاع الأول لمواجهة الصدمات الخارجية، لا سيما تلك المتعلقة بميزان المدفوعات وأسعار الصرف، وتوفير غطاء كافٍ لواردات البلاد من السلع والخدمات. وفي الحالة العراقية، تبرز أهمية هذه الإحتياطيات في ظل التحديات البنوية التي يعاني منها الإقتصاد، وفي مقدمتها إعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية، مما يجعل الإحتياطيات الأجنبية لديه أداة محورية في إمتصاص التقلبات في العائدات الخارجية، وضمان الإستقرار المالي والنقدي والإجتماعي في نفس الوقت. وعلى هذا الأساس إن هذا البحث يقدم تحليل شامل لواقع الإحتياطيات الأجنبية في العراق من حيث نشأتها وإدارتها ومصادر تكوينها، فضلاً عن هيكلتها وتقييم حجمها الفعلي مقارنة بالحجم الأمثل، بما ينسجم مع متطلبات الإقتصاد الكلي ومتغيراته خلال الفترة (2004 – 2024).

أهمية البحث Importance of Research

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على أحد المرتكزات الأساسية في السياسة النقدية لأي دولة، وهي الإحتياطيات الأجنبية، لا سيما في العراق الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة. فعبر تحليل واقع الإحتياطيات الأجنبية في العراق وتحديد مدى كفايتها وملاءمتها لحجم الإقتصاد والتقلبات الخارجية، يُسهم هذا البحث في توضيح مدى فاعلية ودور البنك المركزي العراقي في تحقيق الإستقرار الاقتصادي. كما تكمن الأهمية في تقييم أداء البنك المركزي في إدارة هذه الإحتياطيات، ومقارنة واقعها الفعلي مع المعايير الدولية للحجم الأمثل، بما يُسهم في إقتراح سياسات إقتصادية ونقدية فعالة.

مشكلة البحث: Research Problem

تكمن مشكلة البحث في أن الإقتصاد العراقي، بوصفه إقتصاداً ريعياً، يتأثر بشكل مباشر بالتقلبات في سوق النفط العالمية، مما ينعكس على مستوى الإحتياطيات الأجنبية وفاعلية إدارتها. ويُطرح التساؤل الرئيس التالي: هل تمتلك العراق إحتياطيات أجنبية كافية، من حيث الحجم والإدارة، بما يحقق الإستقرار النقدي والإقتصادي للبلاد خلال الفترة (2004 – 2024)؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما هي مصادر تكوين الإحتياطيات الأجنبية في العراق؟
2. كيف تطورت هذه الإحتياطيات خلال فترة البحث؟
3. هل كانت إدارة البنك المركزي لهذه الإحتياطيات فعالة ومتناغمة مع متغيرات الإقتصاد الكلي؟
4. هل تتوافق الإحتياطيات الحالية مع المعايير الدولية للحجم الأمثل؟

فرضية البحث: Research Hypothesis

ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين:

1. يفترض البحث أن مستوى الإحتياطيات الأجنبية في العراق خلال المدة (2004 – 2024) شهد تحسناً ملحوظاً في الحجم والكفاية، بما يتوافق مع متطلبات الإقتصاد الكلي والمعايير الدولية لقياس كفاية الإحتياطيات.
2. يفترض البحث أن البنك المركزي العراقي أسهم بفاعلية في إدارة الإحتياطيات الأجنبية خلال المدة (2004 – 2024)، مما ساعد على تعزيز الإستقرار النقدي ودعم متانة الوضع الخارجي رغم التحديات الإقتصادية والسياسية والأمنية خلال المدة المذكورة.

أهداف البحث: Research Objectives

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل تطور الإحتياطيات الأجنبية في العراق خلال الفترة (2004 – 2024).
2. تحديد أبرز مصادر تكوين هذه الإحتياطيات وتقييم هيكلتها.
3. قياس مدى كفاية هذه الإحتياطيات مقارنة بالحجم الأمثل وفق المعايير الدولية.
4. تقييم دور البنك المركزي العراقي في إدارة هذه الإحتياطيات ومدى فاعلية تلك الإدارة.
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية الإحتياطيات الأجنبية في دعم الإستقرار الاقتصادي.

منهجية البحث: Research Methodology

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الأدبيات الإقتصادية ذات العلاقة، وتحليل البيانات التاريخية حول الإحتياطيات الأجنبية في العراق، والمقارنة مع المعايير الدولية. كما يستخدم البحث أدوات القياس الكمي (مثل مؤشرات كفاية الإحتياطيات) ومؤشرات الإقتصاد الكلي ذات الصلة (كالناتج المحلي، الواردات،

الدين الخارجي، عرض النقد بالمعنى الواسع)، للوصول إلى نتائج دقيقة. وتم الإستناد إلى بيانات صادرة عن البنك المركزي العراقي، ووزارة التخطيط، وصندوق النقد الدولي، ومصادر دولية أخرى موثوقة مثل صندوق النقد الدولي.

نطاق البحث: Search Scope

يغطي البحث الفترة من عام (2004) حتى عام (2024)، وهي فترة مهمة في التأريخ الإقتصادي العراقي، لأنها شهدت خلالها البلاد تحولات سياسية وإقتصادية وأمنية كبرى وصحية أثرت بشكل مباشر على أداء الإقتصاد، وبالتالي على الإحتياطيات الأجنبية.

هيكل البحث: Research Structure

لتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول الإحتياطيات الأجنبية في العراق نشأتها وإدارتها ومصادر تكوينها. بينما المبحث الثاني خصص لتحليل الهيكل والحجم الأمثل للإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 – 2024).

الإحتياطيات الأجنبية في العراق نشأتها وإدارتها ومصادر تكوينها

Foreign reserves in Iraq: their origin, management, and sources of formation

إن نشأة الإحتياطيات الأجنبية في العراق جاءت ضمن سياق إقتصادي وسياسي معقد، تأثر بتغيرات جذرية أعقبت عام (2003)، حيث شُرع في بناء مؤسسات نقدية أكثر إستقلالاً، وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي، الذي أنيطت به مهام إدارة هذه الإحتياطيات بما يخدم الإستقرار النقدي والإقتصادي في العراق. وقد فرضت البيئة الجيوسياسية المتقلبة، والتحديات الداخلية والخارجية، ضغوطاً مستمرة على آليات تكوين وإدارة الإحتياطيات، ما جعلها تحتل موقعاً إستراتيجياً في السياسة الإقتصادية الكلية.

1. نبذة مختصرة عن واقع الإقتصاد العراقي: A brief overview of the reality of the Iraqi economy

مرّ الإقتصاد العراقي خلال العقود الأخيرة بجملة من التحديات المتشابهة، شملت جوانب بنيوية وأمنية وصحية وسياسية، فضلاً عن التطورات الجيوسياسية التي إنعكست على مجمل الأداء الإقتصادي والمالي. كما واجه البنك المركزي تحديات إضافية نتيجة القيود الدولية المفروضة على التعامل بالدولار، وضرورة تنظيم السوق النقدي من خلال أدوات جديدة مثل نافذة بيع العملة والمنصة الإلكترونية.

وعليه، فإن دراسة واقع إدارة الإحتياطيات الأجنبية في العراق تستلزم تناول أبرز المتغيرات التي أثرت في هذه العملية، وهو ما سيتم تناوله من خلال المحاور الآتية، التي توضح الإطار العام والظرفي الذي تعمل في ظله السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وكمايلي:

1.1. التدهور الهيكلي الإقتصادي في العراق: The deterioration of the economic structure in Iraq

يعود التدهور الهيكلي للإقتصاد العراقي إلى عقود من الحروب المتكررة، بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، مروراً بحرب الخليج الثانية في التسعينيات من القرن المنصرم، وإنهاءً بالغزو الأمريكي عام (2003)، وما أعقبه من عدم إستقرار. وقد تراكمت هذه الأحداث لتفرز إقتصاداً يعاني من إختلالات جوهرية في بنيته الإنتاجية، مع تهميش متزايد للقطاعين الصناعي والزراعي وإعتماد شبه كلي على صادرات النفط كمصدر رئيس للدخل القومي. ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم الفقر، وإنخفاض كفاءة الإنفاق العام، وهو ما أضعف قدرة الدولة على تحفيز النمو الإقتصادي المستدام. (Al-Husseinawi, 2013: 30)

2.1. التغيرات السياسية والأمنية بعد عام 2003: Political and security changes after 2003

أسفر التغيير السياسي بعد عام (2003) عن إعادة تشكيل مؤسسات الدولة على أسس طائفية ومحاصصاتية، ما إنعكس سلباً على الأداء الإقتصادي والمالي. فقد تزايد حجم القطاع العام، وتراجعت جودة الخدمات العامة، وتفشى الفساد المالي والإداري، وهو ما أفقد الموازنات الإستثمارية فعاليتها. ومع صعود التنظيمات الإرهابية عام (2014)، خسر العراق السيطرة على مناطق واسعة، مما أثّر على إنتاج وتصدير النفط، وأدى إلى زيادة النفقات العسكرية والأمنية، وإنكماش الإنفاق التنموي، ما عمق الأزمة الإقتصادية والمالية في البلاد. (Jabbar, 2025: 386)

3.1. إحتجاجات تشرين وجائحة كورونا: October protests and the Corona pandemic

متّلت إحتجاجات تشرين الأول/أكتوبر (2019) صدمة سياسية وإجتماعية، حيث كشفت عن عمق الغضب الشعبي من البطالة، والفساد، وسوء توزيع الثروة. وقد عطلت هذه الإحتجاجات عدداً من الأنشطة الإقتصادية، وأجبرت الحكومة على الإعلان عن حزم إنفاق طارئة دون وجود غطاء مالي مستدام (Nazmi and Hatem, 2022: 11). ثم جاءت جائحة كورونا لتضيف تحدياً صحياً وإقتصادياً كبيراً، فقد شهدت الموازنة العامة ضغوطاً شديدة بسبب إنخفاض

أسعار النفط، وتراجع الصادرات، وتباطؤ القطاعات الإنتاجية. كما ارتفعت معدلات الفقر إلى مستويات قياسية، مما زاد من الحاجة إلى تدخل نقدي ومالي عاجل لتخفيف آثار الأزمة (Jubair, 2020: 44).

4.1. الموقع الجيوسياسي للعراق والصراعات الإقليمية: Iraq's geopolitical location and regional conflicts

يقع العراق في قلب منطقة مشحونة بالصراعات الجيوسياسية، حيث يتأثر مباشرة بالتوترات بين الولايات المتحدة وإيران، والصراع العربي الإسرائيلي، وحرب غزة المستمرة بين حين وآخر وأخرها هجوم تشرين الأول/أكتوبر (2023) والتبادل الهجومي بين إيران والكيان الصهيوني في أيار/مايو (2025). فالعراق مرتبط بعلاقات إقتصادية وأمنية مع إيران، كما يستضيف قوات أمريكية، مما يجعله ساحة للتجادب الإقليمي. وقد أثرت هذه التوترات على حركة التجارة والاستثمار، وتسببت في اضطرابات بسوق العملة المحلية، لا سيما عندما تتصاعد حدة التصعيد العسكري أو تُفرض عقوبات إقتصادية على أطراف قريبة من العراق، ما ينعكس على البيئة الإقتصادية الداخلية ويبرز أهمية وجود سياسة نقدية مرنة وإحتياطات أجنبية قوية. (Hassan, 2022: 513)

5.1. نافذة بيع العملة والمنصة الإلكترونية: Sales window and electronic platform

تُعد نافذة بيع العملة الأجنبية من أهم أدوات السياسة النقدية لضبط سوق الصرف المحلي التي تم إستحداثها من قبل البنك المركزي العراقي في تشرين الأول/أكتوبر عام (2004). فمن خلالها، تُباع العملة الصعبة، خاصة الدولار الأمريكي، للمصارف والشركات والتجار لتمويل الإستيراد وتلبية إحتياجات المواطنين من العملة الأجنبية. غير أن هذه النافذة واجهت في السابق إنتقادات تتعلق بالشفافية والتسرب نحو الأسواق الموازية. وقد سعى البنك المركزي إلى إطلاق منصة إلكترونية مركزية لضبط عمليات البيع والشراء، وضمان تدفق العملة الصعبة للمستحقين الحقيقيين فقط، بما يحد من عمليات المضاربة وغسل الأموال (Al-Aboudi, 2023: 7).

6.1. الضغوط الأمريكية على التعامل بالدولار: US pressure on dollar use

خضعت المصارف العراقية منذ عام (2022) لمزيد من التدقيق من قبل الجهات الرقابية الأمريكية، خاصة وزارة الخزانة الأمريكية والإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فيما يتعلق بعمليات تحويل الدولار إلى الخارج. وقد أدخلت إجراءات صارمة على آلية التحويل من خلال ربط المنظومة المصرفية العراقية بمنصة الإمتثال الخاصة بـ(SWIFT) – وفرضت شروطاً صارمة تتعلق بالتحقق من وجهات التحويلات، والإمتثال لمعايير (إعرف عميلك – Know Your Customer (KYC) (Al-Dabbagh, 2023: Al Jazeera Net)، والتي هي مجموعة من الإجراءات التي تتبعها المؤسسات المالية لجمع معلومات دقيقة عن عملائها الحاليين أو المحتملين، بهدف التأكد من هوياتهم، ومنع غسل الأموال بالإضافة إلى تقييم المخاطر المالية المرتبطة بالعميل (The Basel Committee on Banking Supervision, 2001: p.3). وقد تسببت هذه التدابير في إنخفاض المعروض من الدولار، وارتفاع سعره في السوق الموازية، وخلق حالة من القلق لدى المواطنين، ما شكّل ضغطاً إضافياً على البنك المركزي وأبرز الحاجة لإحتياطات مرنة تُستخدم في التدخل عند الضرورة.

2. الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي وتأسيس البنك المركزي في العراق:

Historical background to the development of the monetary system and the establishment of the Central Bank of Iraq:

شهد العراق تطورات مهمة في نظامه النقدي منذ بدايات تأسيس الدولة الحديثة، ومرّ بمراحل تنظيمية وتشريعية متعددة كانت تهدف إلى تعزيز الإستقلال المالي والنقدي، وصولاً إلى تشكيل بنك مركزي يدير السياسة النقدية والإحتياطات الأجنبية. وقد بدأت هذه المسيرة بصدور قانون لجنة العملة العراقية عام 1931.

1.2. صدور قانون لجنة العملة العراقية (قانون رقم 44 لسنة 1931):

Issuance of the Iraqi Currency Commission Law (Law No. 44 of 1931)

في عام 1931، صدر قانون لجنة العملة العراقية رقم (44) لسنة 1931، والذي نصّ على إنشاء لجنة العملة العراقية (Iraq Currency Board) تعتمد على نموذج مجالس العملة البريطانية، كانت هذه اللجنة مسؤولة عن إدارة إصدار العملة الوطنية، الدينار العراقي، الذي جاء ليحل محل (الروبية الهندية) التي كانت متداولة في العراق آنذاك. وتمركزت اللجنة في لندن، وكانت تخضع لإشراف مباشر من قبل بنك إنجلترا (Bank of England)، ما جعلها غير عراقية بالكامل من حيث الإدارة والتوجيه. وقد تبنّت اللجنة نظاماً نقدياً يقوم على ربط الدينار العراقي بالجنيه الإسترليني، وإعتمدت سياسة الإصدار النقدي المغطى بشكل كامل بالعملات الأجنبية. وبموجب هذا النظام، لم يكن العراق يمتلك سياسة نقدية مستقلة، كما لم يكن لديه إحتياطات أجنبية مملوكة بشكل كامل، بل كانت تُدار في إطار اللجنة الأجنبية المذكورة. (Central Bank of Iraq website, 2025).

2.2. إصدار أول دينار عراقي: Issuance of the first Iraqi dinar

وفي عام 1932، بدأ تداول الدينار العراقي رسمياً في الأول من تموز. وكان الدينار العراقي في حينه يُعادل الجنيه الإسترليني من حيث القيمة، مع استمرار التغطية الأجنبية الكاملة. كما استمر نظام إدارة الإحتياطيات الأجنبية من خلال لجنة العملة العراقية، ضمن نظام تقليدي يُعرف بنظام الغطاء الكامل (Full Cover System). (Central Bank of Iraq website, 2025)

3.2. صدور قانون المصرف الوطني العراقي (قانون رقم 43 لسنة 1947):

Issuance of the National Bank of Iraq Law (Law No. 43 of 1947)

وفي عام 1947، حصل تطور نوعي في النظام النقدي بإصدار قانون المصرف الوطني العراقي رقم (43) لسنة 1947، والذي نُشر في الوقائع العراقية بالعدد 655 في 1947/7/21. وبموجب هذا القانون، تم إلغاء لجنة العملة العراقية، وتم تأسيس (المصرف الوطني العراقي) ليحل محل اللجنة. وقد أنيط بالمصرف عدد من المهام التي تشابه مهام البنوك المركزية، منها تنظيم إصدار العملة، ومباشرة بعض أدوات السياسة النقدية، مثل الخصم والإقراض. كما شهد هذا العهد بداية تأسيس إحتياطيات أجنبية مستقلة نسبياً، يتم إدارتها داخل العراق وليس من الخارج، ما يمثل تحولاً مهماً نحو السيادة النقدية والمالية (Central Bank of Iraq website, 2025).

4.2. صدور قانون البنك المركزي العراقي (قانون رقم 72 لسنة 1956):

Issuance of the Central Bank of Iraq Law (Law No. 72 of 1956)

وفي عام 1956، تم تتويج هذه التحولات التشريعية والتنظيمية بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (72) لسنة 1956، والذي مثل تأسيساً رسمياً للبنك المركزي العراقي كمؤسسة مستقلة. وقد حلّ هذا القانون محل القانون السابق، ووسّع صلاحيات البنك بشكل كبير، حيث مُنح صلاحيات إدارة السياسة النقدية، وتنظيم عرض النقد، والإشراف على النظام المصرفي في البلاد. كما بدأ البنك المركزي العراقي بإدارة الإحتياطيات الأجنبية بشكل مباشر ومستقل نوعاً ما، واتخذ من بغداد مقراً له، وأنشأ داخله وحدة متخصصة لإدارة الإحتياطي الأجنبي، بما يعكس نضج وتطور إدارة السياسة النقدية إلى حد ما (Central Bank of Iraq website, 2025).

5.2. صدور قانون البنك المركزي العراقي الجديد (قانون رقم 56 لسنة 2004):

Issuance of the new Central Bank of Iraq Law (Law No. 56 of 2004)

أما في عام 2004، فقد صدر قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (56) لسنة 2004 عن سلطة الإنتلاف المؤقتة عقب الإحتلال الأمريكي للعراق. جاء هذا القانون ليعيد تنظيم البنك المركزي وفق أسس جديدة تقوم على الإستقلال الكامل عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية والإحتياطيات الأجنبية. وقد نصّ هذا القانون على أن من مهام البنك إدارة هذه الإحتياطيات بشكل مهني، بالإضافة إلى الحفاظ على الإستقرار النقدي والتحكم في معدلات التضخم. ومنذ ذلك الوقت، أصبح البنك المركزي العراقي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن حيازة وإدارة الإحتياطيات الأجنبية، ضمن إطار مؤسسي وتشريعي حديث (Iraqi Gazette, Issue No. 4475).

3. إستقلال البنك المركزي العراقي ونشأة الإحتياطيات الأجنبية في العراق:

The independence of the Central Bank of Iraq and the emergence of foreign reserves in Iraq

مرّ البنك المركزي العراقي، كما تمّ توضيحه فيما سبق، بعدة مراحل متباينة من حيث درجة الإستقلال المؤسسي، ومستوى أداء مهامه الأساسية، ولا سيما فيما يتعلّق منها بإدارة الإحتياطيات الأجنبية. وقد إتّسمت هذه المسيرة بالتدرّج من التبعية الإدارية إلى ضمن السياسة المالية وتحقيق قدر كبير من الإستقلال في صنع القرار النقدي والإشراف على السياسة النقدية.

1.3. مرحلة ما قبل إستقلالية البنك المركزي العراقي (قبل 2003):

Pre-independence stage of the Central Bank of Iraq (before 2003)

إتّسمت هذه المرحلة بخضوع السياسة النقدية لهيمنة السلطة التنفيذية، حيث كان البنك المركزي أداة لتمويل العجز الحكومي ودعم السياسات الاقتصادية للدولة، مع غياب الإستقلالية المؤسسية وضعف أدوات إدارة الإحتياطيات النقدية، وكما يلي: (Saleh, 2012: 72)

1.1.3. التبعية للسلطة المالية:

كان البنك المركزي جزءاً من هيكل المالية العامة، ولم يكن يتمتع بإستقلال تشريعي أو عملي عن وزارة المالية. إذ لم تكن هناك ميزانية مستقلة للبنك المركزي، بل كانت الإيرادات من العملة الأجنبية (الناتجة عن بيع النفط)

تدخل ضمن حساب واحد، تستخدم الحكومة في السحب منه مباشرة لتمويل نفقاتها، وتُقابل بما يعادلها من الدينار العراقي.

2.1.3. العلاقة مع الموازنة العامة:

كان تمويل نفقات الحكومة يتم مباشرة من خلال البنك المركزي، حيث يتم إصدار الدينار العراقي مقابل الإيرادات النفطية دون قواعد واضحة لتعقيم السيولة أو ضبط التضخم. حيث كانت سياسة الصرف تُدار ضمن نظام خاضع بالكامل للرقابة المركزية، إذ كان البنك المركزي مقيداً ضمن خطة الإستيراد الحكومية وبرامج التجارة السنوية، وهي خاضعة بدورها لقرارات لجنة التخطيط ووزارة المالية.

3.1.3. فعالية أدوات السياسة النقدية:

كانت فعالية أدوات السياسة النقدية محدودة، وتُستخدم بصورة ثانوية، مختصراً على، سعر إعادة الخصم، الإحتياطي الإلزامي، الإقراض المباشر للحكومة، وإدارة سعر الصرف بشكل ثابت. دون حرية في تحديد سعر الفائدة أو التحكم بالسيولة العامة. حيث إن دور البنك المركزي في تمويل التجارة الخارجية كان شكلياً، إذ كان بيع العملة الأجنبية للتجار يتم عبر المصارف الحكومية بتوجيه من السلطات المالية، وليس ضمن سوق مفتوحة.

بشكل عام يمكن وصف إستقلالية البنك المركزي قبل عام (2003) في هذه المرحلة بأنها إستقلالية منعومة. إذ إن البنك كان تابعاً لقرارات وزارة المالية، ومجرد أداة لتنفيذ السياسة المالية. وكان هذا التداخل سبباً مباشراً في عدم كفاءة السياسة النقدية، وإرتفاع مستويات التضخم، وظهور سوق سوداء للعملة في فترات الأزمات (مثل سنوات الحصار). إذ في هذه المرحلة لم تكن هناك شيء واضح تسمى بالإحتياطيات الأجنبية، لأنها كانت مختلطة مع الحسابات الحكومية وفاقد للإدارة المستقلة.

2.3. مرحلة إستقلال البنك المركزي العراقي (بعد 2003): (Same source, 74)

The stage of independence of the Central Bank of Iraq (after 2003)

1.2.3. الإطار القانوني الجديد:

بدأ تحول جوهري بإستصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004)، والذي نص صراحة على إستقلالية البنك عن الحكومة ووزارة المالية. حيث أصبحت مهمة البنك المركزي الرئيسية هي تحقيق الإستقرار النقدي والمحافظة على قيمة الدينار العراقي، دون خضوعه لمتطلبات التمويل الحكومي.

2.2.3. الفصل بين إحتياطي الحكومة وإحتياطي البنك المركزي:

بعد عام (2004)، تم فصل حسابات الحكومة عن الإحتياطيات الرسمية للبنك المركزي، وأصبحت عائدات النفط تودع في حساب منفصل بإسم صندوق تنمية العراق (Development Fund for Iraq - DFI)، وتُقابل بعملية (مقايضة) عندما تطلب الحكومة الدينار العراقي من البنك المركزي، مما يعني نشوء عملية نقدية واضحة ومستقلة بين الجانبين.

3.2.3. إستخدام أدوات نقدية مستقلة:

أصبح للبنك المركزي القدرة على إستخدام مزايا العملة كأداة نقدية لضبط عرض النقد وإستقرار سعر الصرف. إذ بات يحدد سياسات التدخل في السوق المفتوحة وتحديد نسب الفائدة وإحتياطي القانوني للمصارف وفق إعتبارات نقدية مستقلة، بعيداً عن ضغط تمويل الحكومة.

4.2.3. العلاقة الجديدة مع الموازنة:

أصبحت نفقات الموازنة ممولة جزئياً من خلال عملية بيع الدولار مقابل الدينار من قبل البنك المركزي، ولكن بشكل غير مباشر ومنفصل عن ميزانية البنك. وهنا لم تعد الحكومة تتحكم بشكل مباشر في الإحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي، بل أصبحت تستلم الدينار فقط مقابل التنازل عن الدولار.

رغم ما تحقق من خطوات نحو إستقلال البنك المركزي العراقي بعد عام (2003)، بما في ذلك إدارة إحتياطياته الأجنبية بمعزل عن المالية العامة، إلا أن هذه الإستقلالية تبقى شكلية أو مقيدة في ظل بيئة إقتصادية ومالية ريعية الطابع، ومن جهة أخرى، فإن الضغوط السياسية والتدخلات من الجهات المنتفذة سياسياً في القرار الإقتصادي لا تزال تحد من قدرة البنك المركزي على ممارسة أدواته بحرية كاملة. وبالتالي، فإن الإستقلال القانوني لا يكفي وحده لضمان فعالية السياسة النقدية. إذ أن المطلوب ليس فقط إستقلال قانوني، بل إعادة هيكلة الموازنة العامة، وتنويع الإقتصاد، وخلق إطار مؤسسي دائم للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية حتى تكتمل فعالية السياسة النقدية في العراق.

4. مصادر تكوين الإحتياطيات الأجنبية في العراق والإنعكاسات الاقتصادية المرتبطة بها:

Sources of foreign reserves in Iraq and their associated economic repercussions**1.1.4. مصادر تكوين الإحتياطيات الأجنبية في العراق: Sources of foreign reserves in Iraq**

ويمكن تحديد مصادر تكوين الإحتياطيات الأجنبية في العراق باتجاهين رئيسيين:

1.1.4.1. المصدر المباشر (الرئيسي):

يتمثل هذا المصدر بإيرادات الحكومة العراقية من صادرات النفط الخام، والتي تمثل المورد الأساسي للعملة الأجنبية في الإقتصاد العراقي. إذ تتسلم وزارة المالية الإيرادات النفطية بالدولار الأميركي، وتقوم باستخدام جزء منها لتغطية إنزوماتها الخارجية، بينما تسعى إلى تغطية نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي. ولتحقيق ذلك، تقوم وزارة المالية بمبادلة جزء من الدولار المتحصل عليه من الصادرات النفطية بالدينار العراقي المتوفر لدى البنك المركزي، وهو ما يمثل عملية تحويل بين بنود خارج الميزانية العمومية للبنك (الموازنة العامة) وبنود داخل الميزانية العمومية (إحتياطيات البنك المركزي) (Ibrihi, 2011: 53). إن هذه المبادلة النقدية تغطي ما نسبته (90%) من إجمالي نفقات الحكومة العامة (بيانات جدول (2.2))، وتُعد المصدر الأساس لتراكم الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي. ويمثل هذا التراكم زيادة في الموجودات الخارجية للبنك المركزي، والتي تُعد جزءاً من النقد الأساس المستخدم في التداول داخل الإقتصاد. بهذا النموذج، تكون الدولة، ممثلة بوزارة المالية، هي المصدر الرئيس لتكوين الإحتياطيات الأجنبية، بخلاف النموذج الإعتيادي في الدول الأخرى، حيث يُعدّ القطاع الخاص هو المصدر الرئيس من خلال إيرادات التصدير.

2.1.4.2. المصدر غير المباشر (الثانوي):

يمثل هذا المصدر التحويلات المالية من الأفراد المقيمين في الخارج إلى ذويهم في الداخل، وهو مصدر ضعيف نسبياً في سياق تكوين الإحتياطيات الأجنبية. وعلى الرغم من محدودية تأثيره، فقد ساهمت بعض التحويلات من الكيانات غير المقيمة مثل، (المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمصروفات التشغيلية للجيش الأمريكي والوكالات التابعة له) في تغذية السوق المحلية بالعملة الأجنبية بشكل غير مباشر (Al-Fatlawi, 2017: 71-75). وبذلك، يمكن القول إن وفرة الإحتياطيات الأجنبية في العراق ترتبط بشكل رئيسي بحجم الصادرات النفطية، والسياسات المالية للحكومة المتمثلة في كيفية استخدام تلك العوائد، بالإضافة إلى حجم الطلب المحلي على العملة الأجنبية من قبل القطاع الخاص، مما يعكس البنية الربعية للإقتصاد العراقي ودور الدولة المركزي في توليد وتدوير الموارد الخارجية.

2.4. الإنعكاسات الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بالإحتياطيات الأجنبية في العراق:**Economic repercussions and risks associated with foreign reserves in Iraq**

إن اعتماد العراق شبه الكامل على مصدر أحادي لتكوين إحتياطياته الأجنبية (ألا وهو الإيرادات النفطية) يُعد من أبرز التحديات التي تواجه إستدامة هذه الإحتياطيات. فعلى الرغم من أن هذا المصدر قد وفر تراكماً كبيراً من العملات الأجنبية خلال فترات إرتفاع أسعار النفط، إلا أنه يجعل هذه الإحتياطيات هشاً أمام تقلبات السوق العالمية، سواءً من حيث الأسعار أو مستويات الطلب العالمي على النفط. كما أن هذا الإعتقاد يوحد ما يُعرف بـ (أثر الإنكشاف الخارجي - External Vulnerability)، إذ تصبح قدرة البنك المركزي على الحفاظ على الإستقرار النقدي مرهونة بمصدر خارجي لا يخضع لسيطرة داخلية مباشرة. وفي ظل ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين الإحتياطيات الأجنبية، نتيجة محدودية صادراته غير النفطية، وإرتفاع الإعتقاد على الإستيراد، تتضاءل قدرة الإقتصاد العراقي على تعويض أي صدمة خارجية عبر أدوات مرنة، مما يبرز الحاجة إلى إصلاح هيكل طويل الأمد. ويتطلب ذلك إعادة توجيه سياسات التجارة والضرائب والدعم نحو تعزيز دور القطاع غير النفطي وزيادة كفاءة الجهاز المصرفي في إمتصاص التحويلات الخارجية وإستثمارها ضمن دورة الإقتصاد المحلي (Ahmed, 2019: 132).

إذاً إن هيكلية مصادر الإحتياطيات الأجنبية في العراق تكشف عن إعتقاد مفرط على الإيرادات النفطية من قبل الدولة، مما يعكس طبيعة الإقتصاد الريعي ويؤكد أهمية تبني سياسات تنويع إقتصادي حقيقي. كما أن إدارة الإحتياطيات الأجنبية لا ينبغي أن تُفهم فقط من زاوية التراكم الكمي، بل يجب أن تُقيّم من منظور الإستدامة والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، وتحقيق التوازن بين أهداف السياسة النقدية ومتطلبات التمويل الخارجي والتنمية الإقتصادية المستدامة وعلى ضوء هذه المعطيات يجب الإحتفاظ بكميات مثلى من حاجة العراق من هذه الإحتياطيات بدون إفراط أو تفريط.

تحليل هيكل والحجم الأمثل للإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 – 2024)

Analysis of the structure and optimal size of foreign reserves in Iraq for (2024-2004)

تُعد دراسة هيكل وحجم الإحتياطيات الأجنبية من القضايا الجوهرية في تقييم كفاءة السياسة النقدية لأي دولة، ولا سيما في الإقتصادات الريعية خاصةً كدولة مثل العراق، حيث تلعب هذه الإحتياطيات دوراً محورياً في دعم الإستقرار النقدي والمالي، وتحقيق التوازن الخارجي. وترداد أهمية هذا التحليل في ظل تقلبات أسعار النفط والتحديات الاقتصادية والمالية التي واجهها الإقتصاد العراقي خلال الفترة (2004 – 2024)، بما في ذلك الأزمات المالية العالمية، والظروف الأمنية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية.

1. تحليل تطور حجم الإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 – 2024)

Analysis of the development of foreign reserves in Iraq for (2004-2024)

بالإعتماد على بيانات جدول (1) يتبين أن الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي شهدت تحولات كبيرة خلال المدة (2004 – 2024)، متأثرةً بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وعلى رأسها أسعار النفط، والتحديات السياسية والأمنية، والسياسات المالية والنقدية المعتمدة. فقد ارتفع حجم الإحتياطيات من (10,109) مليار دينار في عام (2004) إلى (130,347) مليار دينار في عام (2024)، بمتوسط نمو سنوي بسيط بلغ (16%). إلا أن هذا المسار التصاعدي العام تخللته فترات من الإنكماش الحاد، ما يعكس هشاشة الأسس الريعية التي يقوم عليها الإقتصاد العراقي، وفيما يلي تحليل وتفسير لهذا المسار.

جدول (1) تطور حجم الإحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط في العراق للمدة (2004 – 2024)

السنوات	الإحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	معدل النمو اسنوي الإحتياطيات (%)	سعر النفط (بالدولار)
2004	10,109	-	34.60
2005	17,846	77	48.33
2006	26,158	47	57.97
2007	38,375	47	66.40
2008	58,958	54	92.08
2009	52,224	-11	60.50
2010	59,263	13	76.79
2011	71,119	20	106.17
2012	81,312	14	107.96
2013	90,097	11	103.60
2014	76,973	-15	94.45
2015	63,435	-18	47.87
2016	53,106	-16	39.53
2017	57,893	9	51.87
2018	76,017	31	68.62
2019	79,918	5	63.64
2020	78,293	-2	41.55
2021	92,526	18	69.86
2022	140,086	51	97.33
2023	145,257	4	80.68
2024	130,347	-10	78.37
متوسط معدل النمو السنوي للمدة (2004 - 2024)		16	70.87

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، الإحتياطيات الرسمية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>).
- OPEC. (2025). OPEC Annual Statistical Bulletin 2025: 60th edition. Organization of the Petroleum Exporting Countries. Oil Price (<https://publications.opec.org/asb/Download>).

بدايةً تمثل عام (2004) نقطة الإنطلاق في ظل صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة (2004) الذي منح إستقلالية للمؤسسة النقدية، وأسس لسياسة إحترازية قائمة على بناء إحتياطيات أجنبية مستقلة عن مالية الحكومة.

وقد ارتكز هذا التراكم على إيرادات نفطية أولية بدأت بالتزايد بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي في العراق، ما أدت إلى رفع العقوبات والإفتاح نحو العالم الخارجي. في المرحلة الممتدة بين عامي (2005) و(2008)، شهدت الإحتياطيات الأجنبية ارتفاعاً كبيراً، إذ تراوحت معدلات النمو السنوية بين (54%) و(77%). وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات تاريخية تجاوزت (92) دولاراً للبرميل في عام (2008)، ما أسهم في تحقيق فوائض مالية تم تحويلها إلى البنك المركزي الذي أنتهج سياسة نقدية تهدف إلى تراكم الأصول الأجنبية، خاصة في ظل تطبيق قانون البنك المركزي الجديد، والذي منح المؤسسة النقدية استقلالاً عن الإنفاق الحكومي.

إلا أن هذا النمو القوي تعرض لأول اختبار جدي في عام (2009)، حيث إنخفضت الإحتياطيات بنسبة (11%) نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى هبوط حاد في أسعار النفط إلى (60) دولاراً للبرميل. وقد تزامن ذلك مع تراجع إيرادات العراق النفطية، وإضطراب الحكومة إلى تغطية بعض التزاماتها بالإعتماد على الموارد المتاحة لدى البنك المركزي، ما شكل ضغطاً على الإحتياطيات. وبحلول عام (2010)، بدأ الإحتياطي بالتعافي مجدداً، حيث حقق نمواً بلغ (13%)، وإستمر هذا التحسن إلى عام (2013) بنسب متفاوتة، حيث إذا ما قورن بين عامي (2010) و(2013) فإن معدل النمو قد تصل (34%). وهنا ساهمت عوامل متعددة في هذا الإتجاه، من أبرزها تعافي أسعار النفط إلى مستويات مرتفعة (تجاوزت 100 دولار)، وتوقيع العراق لإتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ضمن برامج التثبيت المالي، والتي شجعت على إدارة حذرة للإحتياطيات.

بين عامي (2014) و(2016) دخلت الإحتياطيات الأجنبية مجدداً في مرحلة من الانكماش الحاد، متأثرة بأزميتين متزامنتين، الأولى أمنية تمثلت في إجتياح التنظيمات الإرهابية لمساحات واسعة من الأراضي العراقية منتصف عام (2014)، والثانية إقتصادية تمثلت في التراجع الحاد بأسعار النفط، الذي بلغ أدنى مستوياته منذ عقد في عام (2016) وصل سعر البرميل إلى (39) دولاراً، ما أسفر عن تراجع الإحتياطيات بنسبة (15%)، (18%) و(16%) للأعوام (2014، 2015 و2016) على التوالي. وقد إضطرت الحكومة، في ظل هذه الظروف، إلى تغطية فجوة الإنفاق بإستخدام الموارد الأجنبية لدى البنك المركزي، بما في ذلك تمويل الواردات ودعم العملة المحلية. وخلال المدة (2017 – 2019)، بدأت الإحتياطيات بالتعافي التدريجي، حيث إرتفعت بنسبة (9%) في (2017)، وبلغت ذروة نسبية في (2018) بارتفاع كبير بلغ (31%)، ثم تراجع معدل النمو إلى (5%) في (2019) وهذا يمكن إرجاعه إلى تظاهرات التشرين وإستقالة الحكومة، ما أدى إلى تخوف من الوضع السياسي في العراق. وقد ساعد تحسن أسعار النفط، وإستعادة الإستقرار الأمني بعد هزيمة تنظيم داعش، على إستعادة الثقة بالإقتصاد العراقي، وهو ما سمح للبنك المركزي بتوسيع قاعدة الإحتياطيات مجدداً. أما في عام (2020)، فقد سجلت الإحتياطيات إنخفاضاً طفيفاً بنسبة (2%)، نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد – 19)، والتي تسببت في تراجع الطلب العالمي على النفط وإنخفاض أسعاره إلى (41) دولار للبرميل. ورغم ذلك، كان التراجع محدوداً نسبياً بسبب إنخفاض حجم الإستيراد وتراجع النشاط الإقتصادي العام، ما قلل من الضغط على العملات الأجنبية.

دخلت الإحتياطيات في مرحلة نمو قوي خلال عامي (2021) و(2022)، إذ إرتفعت بنسبة (18%) و(51%) على التوالي، لتصل إلى أعلى مستوى تاريخي بلغ (140,086) مليار دينار في نهاية (2022). ويُعزى هذا النمو إلى ثلاثة أسباب رئيسية، أولاً، إرتفاع أسعار النفط إلى قرب (100) دولار للبرميل، ثانياً، إستلام العراق لحصته من حقوق السحب الخاصة (SDRs) الموزعة من قبل صندوق النقد الدولي ضمن برنامج عالمي للتعافي من الجائحة، وثالثاً، تحسن بيئة الإستقرار السياسي الجزئي بعد الإنتخابات، وهو ما شجع البنك المركزي على ترسيخ سياسة التراكم الإحتياطي. في عام (2023)، تراجع معدل النمو إلى (4%) فقط، بالرغم من إستمرار مستويات أسعار النفط عند مستويات جيدة نسبياً. ويعود هذا التباطؤ إلى إرتفاع الطلب على الدولار في السوق المحلي، وزيادة الإستيراد، وتوسع الحكومة في الإنفاق بعد إقرار الموازنة العامة. أما في عام (2024)، فقد شهدت الإحتياطيات تراجعاً بنسبة (10%)، لتصل إلى (130,347) مليار دينار، نتيجة الإنخفاض النسبي في أسعار النفط، وزيادة الإعتماد على نافذة العملة لتمويل الواردات والإنفاق الجاري، في ظل تطبيق الموازنة الثلاثية (2023، 2024، 2025) التي رفعت مستويات الصرف العام.

رغم ذلك ووفقاً لقاعدة بيانات (Reserves of Foreign Exchange and Gold) الصادرة عن موقع (The World Factbook) التابع لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) لعام (2024)، يحتل العراق المرتبة (29) عالمياً من حيث حجم إحتياطياته الأجنبية، بقيمة تقديرية بلغت نحو (87.048) مليار دولار أمريكي (cia.gov/the-world-factbook/, 2025). وبالإعتماد على سعر الصرف الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي البالغ (1300) ديناراً لكل دولار، تعادل هذه القيمة نحو (113.162) ترليون دينار عراقي. إلا أن هذه التقديرات تختلف عن ما أعلنه البنك المركزي العراقي في موقعه الرسمي، إذ بلغ حجم الإحتياطيات الأجنبية حتى نهاية

عام (2024) ما يقارب (130.347) تريليون دينار عراقي، أي ما يعادل (100.267) مليار دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي ذاته. وبناءً على هذه الأرقام المحدثة، فإن ترتيب العراق على المستوى العالمي ينبغي أن يرتفع ليحتل المرتبة (25) عالمياً، متقدماً بذلك على ألمانيا (96.792 مليار دولار) ومتأخراً عن الدنمارك (103.239 مليار دولار)، اللتين تحتلان المرتبتين (25) و(24) على التوالي حسب التصنيف الدولي.

ويمكن أن تعود الفجوة بين بيانات موقع (The World Factbook) وبيانات البنك المركزي العراقي إلى اختلافات في منهجية جمع البيانات وتوقيت إصدارها. فالمصادر الدولية تعتمد على تقديرات ومعدلات صرف قد تختلف عن السعر الرسمي المعتمد في العراق، كما تختلف في طريقة احتساب مكونات الإحتياطيات الأجنبية، حيث قد تقتصر بعض الجهات على الأصول السائلة بينما تُدرج أخرى الذهب وحقوق السحب الخاصة وغيرها. لذا، فإن مقارنة ترتيب الدول في الإحتياطيات تتطلب مراعاة هذه الفروقات لضمان التحليل الدقيق والشفاف. أما على صعيد العالم العربي، وبحسب نفس المصدر، يحتل العراق المرتبة الثالثة عربياً من حيث حجم إحتياطيات النقد الأجنبي، بعد كل من، المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة السابعة عالمياً بإحتياطيات تبلغ نحو (436.8) مليار دولار، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتل المرتبة الثانية عشرة عالمياً بإحتياطيات تقدر بنحو (231.7) مليار دولار (-cia.gov/the-world-factbook/, 2025).

بشكل عام تعكس هذه البيانات المعطيات المستخلصة إلى أن العراق يمتلك إحتياطيات أجنبية كبيرة مقارنةً بعدد من الإقتصادات المتقدمة، مما يعزز من قدرته على تحقيق الإستقرار النقدي وتمويل التجارة الخارجية وإمتصاص الصدمات الإقتصادية الخارجية.

2. تحليل هيكل مكونات الإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 – 2024)

Analysis of the structure of foreign reserves components in Iraq for (2004-2024)

تتكوّن الإحتياطيات الأجنبية في العراق من ثلاثة مكونات رئيسية تمثل الأصول الخارجية القابلة للتسييل، والتي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي بهدف دعم العملة الوطنية وتعزيز الإستقرار المالي والنقدي. وهذه المكونات تتضمن، إحتياطيات الذهب، العملات الأجنبية، وحقوق السحب الخاصة (SDRs) ويمكن تفصيل هذه المكونات على النحو الآتي:

1.2. إحتياطيات الذهب: Gold Reserves

تُعد إحتياطيات الذهب أحد المكونات الأساسية التي يعتمد عليها البنك المركزي العراقي ضمن محفظة إحتياطياته الأجنبية، وذلك لما يتمتع به الذهب من خاصية الإحتفاظ بالقيمة ومكانته كأصل ملاذ آمن في فترات عدم الإستقرار الإقتصادي، وتنقسم إلى:

1.1.2. إحتياطي الذهب في خزنة البنك المركزي العراقي (Gold Reserve at CBI Vault): وهي كمية الذهب المحفوظة فعلياً داخل العراق ضمن منشآت البنك المركزي.

2.1.2. إحتياطي الذهب في الخارج (Gold Reserve Abroad): ويمثل الذهب المحتفظ به لدى مؤسسات مالية دولية أو في خزائن بنوك مركزية أخرى خارج العراق.

3.1.2. عملات ذهبية في خزنة البنك المركزي العراقي (Gold Coins at CBI Vault): وهي كميات من الذهب محفوظة على هيئة عملات معدنية ذات قيمة سوقية وتاريخية.

2.2. العملات الأجنبية: Foreign Currency

يشمل هذا المكوّن الإستثمارات المقومة بالعملات الأجنبية الرئيسية ضمن سلة العملات العالمية، ويتم الإحتفاظ بها لدى مؤسسات مالية وبنوك أجنبية ذات تصنيف ائتماني عالٍ. وتشمل هذه العملات (الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، واليوان الصيني). وتوظّف هذه الأرصدة بهدف تحقيق عوائد إستثمارية معتدلة مع الحفاظ على مستوى عالٍ من السيولة والأمان.

3.2. حقوق السحب الخاصة: Special Drawing Rights (SDRs)

تُعد حقوق السحب الخاصة (SDRs) من الأصول الإحتياطية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، وتمثل جزءاً من مكونات الإحتياطي الرسمي للدول الأعضاء. وتتكون حقوق السحب الخاصة للعراق من عنصرين رئيسيين:

1.3.2. إشتراكات حصص العراق في صندوق النقد الدولي (IMF Quota Subscription): وهي الحصّة المقررة للعراق كعضو في الصندوق، وتُعد أحد الأصول القابلة للإستخدام ضمن إطار التعاون مع الصندوق.

2.3.2. حقوق السحب الخاصة المحتفظ بها لدى الصندوق (SDR Holdings with IMF): وتشير إلى الرصيد المتاح للعراق من وحدات السحب الخاصة التي يمكن إستخدامها في تسوية المعاملات الخارجية أو مقايضتها بعملات صعبة.

وللوقوف على الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر ضمن الإحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي نستعين بالجدول (2) لتوضيح أهمية ونسبة كل مكون منها، حيث يلاحظ من الجدول أن بيانات عام (2004) لا تتضمن توزيعاً تفصيلياً لمكونات الإحتياطيات الأجنبية، ويُعزى ذلك إلى جملة من العوامل الهيكلية والإحصائية المرتبطة بالبيئة الإقتصادية والمؤسسية في العراق خلال تلك الفترة. إذ يستند إعداد هذا النوع من الحسابات إلى التصنيف المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي، والذي يتطلب توفر بيانات دقيقة عن الحساب الرأسمالي والمالي، وهي بيانات لم تكن متاحة في العراق نتيجة التقييدات التي فرضتها تعليمات التحويل الخارجي، والتي منعت تحرير عمليات حساب رأس المال. كما ساهمت هشاشة البيئة الإستثمارية، الناتجة عن عدم الإستقرار الداخلي وتقلبات أسعار الصرف، في الحد من قدرة المؤسسات المعنية على إنتاج بيانات دقيقة وموثوقة. ويُضاف إلى ذلك ضعف البنية الإحصائية في العراق آنذاك، مما حال دون التمييز الواضح بين التحويلات الجارية والرأسمالية، فضلاً عن غياب جهة إحصائية مركزية تمتلك قاعدة بيانات شاملة ومعتمدة لتوثيق هذه المعاملات. وعليه، فإن عدم توفر بيانات فعلية ودقيقة عن مكونات الإحتياطيات الأجنبية في عام (2004) يعكس بشكل أساسي قصور النظام الإحصائي والمؤسسي في العراق خلال تلك المرحلة.

جدول (2) مكونات الإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 - 2024) (بالمليار دينار)

نوع الإحتياطي		إحتياطيات الذهب		الإستثمار في البنوك الأجنبية		الإستثمار بالعملة الأجنبية في صندوق النقد الدولي		إجمالي الإحتياطيات الأجنبية	
السنوات	النسبة من حجم الإحتياطي	النسبة من حجم الإحتياطي	الحجم	النسبة من حجم الإحتياطي	الحجم	النسبة من حجم الإحتياطي	الحجم	النسبة (%)	الحجم
2004	-	-	-	-	-	-	-	-	10,109
2005	143	1	14,579	82	3,124	18	17,846	100	17,846
2006	159	1	23,049	88	2,950	11	26,158	100	26,158
2007	192	1	35,734	93	2,449	6	38,375	100	38,375
2008	192	0	56,453	96	2,313	4	58,958	100	58,958
2009	244	0	47,673	91	4,307	8	52,224	100	52,224
2010	312	1	54,734	92	4,217	7	59,263	100	59,263
2011	349	0	66,608	94	4,162	6	71,119	100	71,119
2012	1,860	2	75,312	93	4,140	5	81,312	100	81,312
2013	1,903	2	84,250	94	3,944	4	90,097	100	90,097
2014	4,040	5	70,079	91	2,854	4	76,973	100	76,973
2015	2,326	4	61,109	96	-	-	63,435	100	63,435
2016	3,958	7	46,972	88	2,176	4	53,106	100	53,106
2017	4,434	8	51,148	88	2,311	4	57,893	100	57,893
2018	4,691	6	69,067	91	2,259	3	76,017	100	76,017
2019	5,574	7	72,098	90	2,246	3	79,918	100	79,918
2020	8,490	11	66,934	85	2,869	4	78,293	100	78,293
2021	8,172	9	81,566	88	2,788	3	92,526	100	92,526
2022	11,021	8	126,414	90	2,651	2	140,086	100	140,086
2023	12,296	8	132,961	92	-	-	145,257	100	145,257
2024	17,838	14	110,376	85	2,133	2	130,347	100	130,347
متوسط النمو السنوي للمدة (2004 - 2024)		5%	90%	5%	100%	5%			
معدل النمو السنوي المركب للمدة (2004 - 2024)		21%	10%	21%	9%	-2%			

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى:

- البنك المركزي العراقي، نشرة البيانات المالية للمدة (2004 - 2024).
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، الإحتياطيات الرسمية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 - 2024)، (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>)

أولاً: إحتياطيات الذهب:

حتى عام (2007) لم تكن هناك أي مساهمة لإحتياطيات الذهب ضمن هيكل الإحتياطيات الأجنبية. لكن منذ عام (2008) بدأت تظهر مساهمات محدودة لهذا المكون، حيث بلغت نسبته (1%) من إجمالي الإحتياطي، ثم ظلت تتذبذب بنسب طفيفة حتى عام (2020). بدءاً من عام (2021)، طرأ تحول واضح في سياسة إدارة الإحتياطيات، إذ ارتفعت قيمة الذهب بشكل كبير حتى بلغت (17,838) مليار دينار في عام (2024)، وهو ما يمثل (14%) من إجمالي الإحتياطيات، وتمثل هذه النسبة أعلى نسبة وصلت إليه خلال فترة الدراسة، وهذه القفزة تعكس توجهاً إستراتيجياً لدى البنك المركزي نحو تنويع مكونات الإحتياطي لتقليل مخاطر الإعتماد على العملات الأجنبية فقط، ولحماية الإحتياطي من تقلبات أسعار الصرف وأسواق المال. حيث أظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي (World Gold Council - WGC)، أن العراق يتصدر الدول العربية في مشتريات الذهب، حيث إشتري حوالي (20.1) طناً عام (2024)، ليرتفع إجمالي احتياطياته إلى (162) طناً، مقارنةً بـ (12.3) طناً في مشتريات عام (2023). وإحتلت قطر المرتبة الثانية بـ (9.9) طن، تلتها الإمارات في المركز الثالث بـ (1.3) طن، ومصر في المركز الرابع بـ (0.6) طن (gold.org, 2025).

وعالمياً، إحتل العراق المرتبة السابعة في مشتريات الذهب عام (2024)، بعد بولندا التي تصدرت القائمة بـ (90) طناً، وتركيا بـ (75) طناً، والهند بـ (72) طناً، وأذربيجان في المركز الرابع، والصين في المركز الخامس، وجمهورية التشيك في المركز السادس (gold.org, 2025). ووفقاً لبيانات المجلس، يحتل العراق المرتبة (29) عالمياً من حيث حجم إحتياطيات الذهب، بكمية قدرها (162.64) طن، كما يحتل المرتبة الرابعة عربياً بعد كل من المملكة العربية السعودية، ولبنان، والجزائر على التوالي (gold.org, 2025)، وتشكل هذه الإحتياطيات ما نسبته نحو (14%) من إجمالي إحتياطيات العراق من النقد الأجنبي، وذلك بحسب بيانات سنة (2024)، أنظر جدول (3.3).

ثانياً: الإستثمار في البنوك الأجنبية:

يمثل الإستثمار في البنوك الأجنبية المكون الرئيسي للإحتياطيات الأجنبية على مدى فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبته حوالي (90%) من إجمالي الإحتياطي. وقد سجل هذا المكون أعلى مستوى له في عام (2023) بقيمة بلغت (132,961) مليار دينار. وتراجعت نسبته إلى (85%) في عام (2024)، ما يعكس بداية تحول تدريجي نحو تنويع أكبر في مكونات الإحتياطي. تعكس هذه السياسة في الإستثمار تفضيل البنك المركزي للأدوات الآمنة والسائلة، حتى لو كانت منخفضة العائد، بما يضمن سرعة التصرف في الأصول عند الحاجة إلى دعم ميزان المدفوعات أو التدخل في سوق الصرف.

ثالثاً: الإستثمار في صندوق النقد الدولي (بالعملة الأجنبية):

يسجل هذا المكون مساهمات متواضعة على إمتداد السلسلة الزمنية، حيث تتراوح نسبته من إجمالي الإحتياطي بين (2%) و(18%)، وبمتوسط لا يتجاوز (5%). وبلغت هذا المكون ذروتها في عام (2005) بنسبة (18%) ثم إنخفضت تدريجياً لتصل إلى (2%) فقط في عام (2024)، تعكس هذه المحدودية إما تحفظ البنك المركزي العراقي تجاه آلية حقوق السحب الخاصة (SDRs)، أو إقتصار استخدام العراق لها في حدود السياسات الدولية المعتمدة. وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة، فإن وجودها ضمن المكونات يساهم في تعزيز العلاقات النقدية مع المؤسسات المالية الدولية وزيادة المرونة في إدارة الإحتياطي. وقد برز توجه جديد في أواخر عام (2024)، تمثل في موافقة الحكومة العراقية على زيادة حصة البلاد لدى صندوق النقد الدولي بمقدار (831.9) مليون وحدة (SDR)، أي تحوّلها من (1,663.8) إلى (2,495.7) مليار (SDR)، أي زيادةً ما يعادل نحو (50%) من الحصة الأصلية، وهذه الزيادة لا تعني تلقياً أموال جديدة فوراً، بل توسّع قدرة العراق على الإقتراض من الصندوق وتعزز ثقته التصويتي داخله، وكذلك تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز حضور العراق في النظام المالي الدولي، وزيادة مرونة إدارة السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى تعزيز الثقة الدولية بالإقتصاد العراقي وقدرته على التعامل مع التحديات الإقتصادية المستقبلية.

3. الحجم الأمثل وتحليل معايير كفاية الإحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2004 - 2024)**Optimal size and analysis of foreign reserves adequacy criteria in Iraq for (2004-2024)**

للقوف على كفاية الإحتياطيات الأجنبية في العراق، تم إعتماد عدد من المعايير الدولية المهمة، يمكن تحليلها كما يلي:

1.3 معيار عدد أشهر تغطية الواردات: Standard Number of Months of Coverage of Imports

يشير هذا المعيار إلى عدد الأشهر التي تستطيع فيها الإحتياطيات الأجنبية تمويل الواردات في حال توقف مصادر النقد الأجنبي. ويُعد هذا المعيار من أكثر المؤشرات استخداماً. ويوصي صندوق النقد الدولي بأن لا تقل هذه التغطية عن (3) أشهر، وفي حالة العراق للمدة (2004 - 2024) يمكن الإستعانة بالجدول (3) لتفسير هذا المعيار وكمايلي.

جدول (3) نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الإستيرادات في العراق للمدة (2004 – 2024)

السنوات	الإحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	الإستيرادات (مليار دينار)	نسبة الإحتياطيات إلى الإستيرادات	تغطية الإحتياطيات لعدد الأشهر
2004	10,109	30,957	33	3.9
2005	17,846	34,561	52	6.2
2006	26,158	32,297	81	9.7
2007	38,375	24,536	156	18.8
2008	58,958	41,772	141	16.9
2009	52,224	48,569	108	12.9
2010	59,263	51,381	115	13.8
2011	71,119	55,930	127	15.3
2012	81,312	68,811	118	14.2
2013	90,097	73,831	122	14.6
2014	76,973	68,330	113	13.5
2015	63,435	55,410	114	13.7
2016	53,106	40,434	131	15.8
2017	57,893	45,070	128	15.4
2018	76,017	54,899	138	16.6
2019	79,918	68,061	117	14.1
2020	78,293	57,573	136	16.3
2021	92,526	59,231	156	18.7
2022	140,086	80,031	175	21.0
2023	145,257	73,577	197	23.7
2024	130,347	96,590	135	16.2

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، الإحتياطيات الرسمية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>)
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، التجارة الخارجية، إستيرادات العراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://www.cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=204>)

يُظهر البيانات المتاحة في جدول (3) تطور الإحتياطيات الأجنبية للعراق ومقارنتها بالإستيرادات السلعية والخدمية، باستخدام مؤشرين رئيسيين لقياس كفاية الإحتياطيات، وهما، نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الإستيرادات وعدد أشهر تغطية الإستيرادات. وتُعد هاتان الأداتان من المعايير الدولية المستخدمة لتقييم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ومواجهة الأزمات المالية والنقدية، ومن خلال تحليل الجدول، يُمكن إستخلاص ما يلي:

إن نسبة الإحتياطيات إلى الإستيرادات، باعتبارها مؤشراً على كفاية الإحتياطيات، قد تطورت بشكل ملحوظ، حيث إرتفعت من (33%) فقط في عام (2004) إلى نحو (135%) في عام (2024)، وبلغت ذروتها في عام (2023) بنسبة قدرها (197%). يُظهر هذا التطور أن العراق نجح، على نحو عام، في تحسين موقعه الخارجي من حيث القدرة على تغطية إستيراداته من السلع والخدمات، مما يعكس نمواً مطرداً في الفوائض الخارجية الناتجة عن إيرادات النفط وتراكم الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي. وفي ذات السياق، إن معيار عدد أشهر تغطية الإستيرادات باستخدام الإحتياطيات الأجنبية يُظهر تطوراً أكثر دلالة على كفاية الإحتياطيات. ففي عام (2004)، لم تكن الإحتياطيات تكفي لتغطية سوى (3.9) أشهر من الإستيرادات، وهي نسبة قريبة من الحد الأدنى الموصى به دولياً (3 أشهر). إلا أن هذا الوضع تحسن بشكل ملموس خلال السنوات اللاحقة، حيث تجاوز عدد أشهر التغطية حاجز الـ (10) أشهر بدءاً من عام (2007)، ليصل إلى (23.7) شهراً في عام (2023)، وهو ما يعد مؤشراً على توفر فائض كبير في الموجودات الأجنبية، وتراجع مستوى المخاطر الخارجية.

ويلاحظ أيضاً أن فترات التراجع الطفيف في كفاية الإحتياطيات، كما حدث في أعوام (2009) و(2015)، كانت مرتبطة بتقلبات أسعار النفط أو زيادة الإستيرادات، إلا أن هذه الفترات لم تشهد إنخفاضاً حاداً في المؤشرات، ما يدل على قدرة البنك المركزي على الحفاظ على مستوى إحتياطي آمن نسبياً حتى في ظل الأزمات. أما في عام (2024)، فقد إنخفضت تغطية الإحتياطيات إلى نحو (16.2) شهراً، وهو تراجع ملحوظ مقارنة بذروتها في عام

(2023) التي بلغت (23.7) شهراً. ورغم أن هذا المستوى يبقى مرتفعاً وفق المعايير الدولية، ويعكس إستمرارية الكفاية، إلا أن الإنخفاض قد يُشير إلى تزايد في الإستيرادات أو سحب جزئي من الإحتياطيات، وهو ما قد يُنذر بتآكل تدريجي لها إذا ما إستمر الإتجاه دون تعويض بفوائض خارجية كافية. إن هذا التطور الإيجابي في مؤشرات كفاية الإحتياطيات في العراق خلال العدين الأخيرين يعكس، في جانب كبير منه، الطبيعة الريعية للإقتصاد العراقي، والذي يعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي. ومع ذلك، فإن إستدامة هذا الوضع تبقى مشروطة بإستمرار التدفقات النفطية وبأسعار النفط العالمية، وهو ما يفرض تحدياً هيكلياً على صانع القرار الإقتصادي، يتمثل في ضرورة تنويع مصادر الإيرادات الخارجية، وتعزيز القاعدة الإنتاجية غير النفطية، وتحقيق التوازن بين استخدام الإحتياطيات وإستثمارها في أدوات ذات عائد يحافظ على قيمتها الحقيقية.

2.3. نسبة الإحتياطيات إلى عرض النقد الواسع (M2): Reserves to M2 Ratio

تُعتبر هذه النسبة من المؤشرات الأساسية التي تُستخدم لقياس مدى كفاية الإحتياطيات الأجنبية لتغطية التبدلات المحتملة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية. فهي تعكس مستوى الدولار في الإقتصاد، والذي يمثل تحدياً بارزاً في الحالة العراقية. وتشير النسبة إلى قدرة النظام النقدي على إمتصاص الصدمات المرتبطة بتحويل المدخرات من الدينار العراقي إلى العملات الأجنبية، سواءاً لأغراض المضاربة أو التحوط، أو نتيجة لإنخفاض الثقة بالعملة المحلية. وكلما إرتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على متانة النظام المصرفي وإرتفاع الثقة بالسياسة النقدية والعملة الوطنية، مما يحد من ظاهرة الدولار ويقفل من إحتتمالات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. في المقابل، فإن إنخفاض النسبة يشير إلى هشاشة النظام المصرفي وضعف ثقة الجمهور بالعملة المحلية، الأمر الذي قد يُحفّز على التحول نحو الادخار بالعملات الأجنبية أو إخراج الأموال إلى الخارج، لا سيما في ظل الأزمات أو عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي.

وتوصي المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، بأن لا تقل هذه النسبة عن (20%)، لضمان مستوى مقبول من الأمان النقدي، بما يعزز قدرة السلطات النقدية على مواجهة الضغوط الخارجية المفاجئة. ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (4)، يتضح أن نسبة الإحتياطيات إلى عرض النقد الواسع في العراق قد بدأت عند (82%) في عام (2004)، ثم شهدت إرتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى ذروتها في عام (2008) بنسبة (169%). ويُعزى هذا التحسن إلى الإرتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية وتحقيق فوائض مالية مكنت البنك المركزي من تراكم الإحتياطيات الأجنبية. في المقابل، لم يشهد عرض النقد نمواً كبيراً، نتيجة لضبط الإنفاق العام نسبياً قبل الأزمة المالية العالمية، ما أدى إلى تحقيق نسب عالية من التغطية النقدية.

وإبتداءً من عام (2009)، بدأت النسبة بالتراجع التدريجي، حيث إنخفضت إلى (115%)، ثم إلى ما دون (100%) في عام (2010)، لتستقر عند (98%). ويُعزى هذا الإنخفاض إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية لعام (2008) التي أُلقت بظلالها على الإقتصاد العراقي من خلال إنخفاض أسعار النفط، مما قلل من تدفقات الإيرادات النفطية إلى الخزينة العامة. ومع ذلك، إستمر توسع عرض النقد نتيجة السياسات التوسعية في أعقاب الأزمة، مما أسهم في تقليص النسبة. وإعتباراً من عام (2014)، دخل الإقتصاد العراقي مرحلة من الضغوط الشديدة، إذ إنخفضت النسبة إلى (83%)، ثم إلى (75%) عام (2015)، وبلغت أدنى مستوياتها في عام (2016) عند (59%). ويُعزى ذلك إلى إنهيار أسعار النفط العالمية في منتصف عام (2014)، وتزامن ذلك مع توسع في النفقات العامة لأغراض أمنية وعسكرية في ظل الحرب ضد تنظيم (داعش)، ما أدى إلى تآكل الإحتياطيات الأجنبية نتيجة تغطية العجز المالي، إلى جانب نمو عرض النقد نتيجة التمويل المحلي للعجز.

بعد عام (2016)، بدأت النسبة بالتعافي تدريجياً نتيجة تحسن أسعار النفط وعودة الإستقرار النسبي، فبلغت (62%) في (2017) و(80%) في (2018)، ثم إستقرت عند مستويات متوسطة في السنوات اللاحقة. وفي عام (2020)، تأثرت النسبة مجدداً بإنخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا (كوفيد - 19)، حيث بلغت (65%)، لكنها عادت للتحسن التدريجي مع تعافي الأسواق النفطية. في عام (2022)، شهدت النسبة تحسناً ملحوظاً لتبلغ (83%)، نتيجة إرتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات تاريخية قبل الجائحة وبسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وهو ما إنعكس بزيادة كبيرة في حجم الإحتياطيات الأجنبية التي تجاوزت (140) مليار دينار. إلا أن النسبة تراجعت مرة أخرى في عام (2024) إلى (75%)، بسبب تراجع حجم الإحتياطيات على رغم من إنخفاض عرض النقد الذي بلغ (174) مليون دينار، وذلك نتيجة إستمرار السياسة المالية التوسعية وتمويل العجز المحلي، مما أعاد الضغط على هذا المؤشر.

جدول (4) نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع للعراق للمدة (2004 – 2024)

السنوات	الإحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	عرض النقد بالمعنى الواسع (مليون دينار)	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (%)
2004	10,109	12,254	82
2005	17,846	14,684	122
2006	26,158	21,080	124
2007	38,375	26,956	142
2008	58,958	34,920	169
2009	52,224	45,438	115
2010	59,263	60,387	98
2011	71,119	72,178	99
2012	81,312	77,188	105
2013	90,097	89,512	101
2014	76,973	92,989	83
2015	63,435	84,527	75
2016	53,106	90,466	59
2017	57,893	92,857	62
2018	76,017	95,391	80
2019	79,918	103,441	77
2020	78,293	119,906	65
2021	92,526	139,886	66
2022	140,086	168,291	83
2023	145,257	180,976	80
2024	130,347	174,044	75

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، الإحتياطيات الرسمية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>)
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂) للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://www.cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=154>)

بوجه عام، وعلى الرغم من أن نسبة الإحتياطيات إلى عرض النقد الواسع (M₂) ظلت طيلة فترة الدراسة فوق الحد الأدنى الموصى به دولياً (20%)، إلا أن ذلك يعكس نجاح البنك المركزي العراقي في تحقيق أحد أهدافه الأساسية، والتمثل في الحفاظ على مستوى مقبول من الثقة بالدينار العراقي، ومن ثم الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج. بالمقابل إن اتجاه العام للنسبة يُظهر تراجعاً تدريجياً وتآكلاً في كفاية الإحتياطيات الأجنبية مقارنةً بالكتلة النقدية، وهو ما يثير القلق بشأن فعالية أدوات السياسة النقدية في الحفاظ على الإستقرار النقدي على المدى المتوسط والطويل. ويُبرز هذا التراجع الحاجة الملحة إلى تعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، والحد من الإعتماد المفرط على التوسع النقدي في تمويل الإنفاق العام، لما لذلك من آثار سلبية محتملة على إستقرار سعر الصرف، وثقة الجمهور بالعملة الوطنية، وعلى مجمل بيئة الإقتصاد الكلي.

3.3. نسبة الإحتياطيات إلى الدين العام الخارجي: Reserves to External Public Debt Ratio

إن هذه نسبة من أبرز المؤشرات المستخدمة في تقييم كفاية الإحتياطيات الأجنبية للدولة، إذ تُستخدم كمقياس لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وكمؤشر على متانة مركزها المالي الخارجي، ومستوى تعرضها لمخاطر التخلف عن السداد. وتعكس هذه النسبة قدرة البلد على إعادة تمويل دينه الخارجي عند الاستحقاق، سواء أكان هذا الدين قصير الأجل أو طويل الأجل. وتوصي المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بوجود أن تغطي الإحتياطيات الأجنبية (80%) على الأقل من الديون الخارجية قصيرة الأجل أو خدمة الدين الخارجي السنوي، لضمان الإستقرار النقدي والمالي، ولا سيما في البلدان التي لا تتمتع بتصنيف إئتماني سيادي أو تواجه قيوداً في الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وفي حالة العراق، فإن هيكل الدين الخارجي يتميز بغياب أدوات الدين قصيرة الأجل مثل السندات الدولية قصيرة الأجل أو الأذونات القابلة للتداول، كما أن العراق لا يمتلك تصنيفاً إئتمانياً سيادياً معترفاً به دولياً، وهو ما يُقيد قدرته على إعادة التمويل من الأسواق الدولية عند الحاجة. وبالنظر إلى أن الديون الخارجية للعراق

خلال مدة الدراسة تتكون بالكامل تقريباً من ديون طويلة الأجل، فقد تم اعتماد إجمالي الدين العام الخارجي كمقياس مرجعي عند احتساب نسبة التغطية، وذلك باعتباره الحد الأعلى للإلتزامات الأجنبية. وتشير البيانات الواردة في جدول (5) إلى مسار واضح للتحسن التدريجي في نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الدين الخارجي في العراق للمدة (2004 – 2024)، ويعكس هذا التحسن تفاعلاً مع جملة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والسياسية التي مرّ بها البلد، سواءً على الصعيد المحلي أو الدولي، والتي أثّرت في كلّ من حجم الإحتياطيات الأجنبية وهيكل الدين الخارجي. وبناءً على تحليل إتجاهات هذه النسبة، يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل رئيسية، لكل منها خصائصها وسياقاتها المختلفة:

جدول (5) نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام الخارجي للعراق للمدة (2004 – 2024)

السنوات	الإحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	الدين العام الخارجي (مليار دينار)	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى دين العام الخارجي (%)
2004	10,109	174,360	6
2005	17,846	116,026	15
2006	26,158	109,575	24
2007	38,375	92,870	41
2008	58,958	76,308	77
2009	52,224	75,218	69
2010	59,263	71,253	83
2011	71,119	71,370	100
2012	81,312	70,320	116
2013	90,097	69,144	130
2014	76,973	67,861	113
2015	63,435	77,161	82
2016	53,106	75,530	70
2017	57,893	30,081	192
2018	76,017	30,977	245
2019	79,918	30,095	266
2020	78,293	28,873	271
2021	92,526	31,459	294
2022	140,086	27,250	514
2023	145,257	20,793	699
2024	130,347	18,551	703

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، الإحتياطيات الرسمية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>)
- الدين العام الخارجي لسنوات (2004):

International Monetary Fund (IMF), 2004. Iraq: Use of Fund Resources — Request for Emergency Post-Conflict Assistance — Staff Report; Press Release on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq. Report No. 04/325. Washington, D.C. Available at: <http://www.imf.org> [Accessed 11 July 2025].

- الدين العام الخارجي لسنوات (2005 – 2009)، أحمد، محسن إبراهيم (2019)، تقويم فاعلية البنك المركزي العراقي في إدارة الإحتياطيات الأجنبية للمدة (2005 – 2017)، مجلة جامعة التنمية البشرية – السليمانية، المجلد (5)، العدد (1)، 2019، ص130.
- جمهورية العراق، الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، الموازنة المفتوحة، القوانين والتقارير المالية، دائرة الدين العام، السنوات (2010 – 2016) الموقع باللغة الإنجليزية (<https://mof.gov.iq/obs/en/pages/pdchart.aspx>). السنوات (2017 – 2024) الموقع باللغة العربية (<https://mof.gov.iq/obs/ar/Pages/PDChart.aspx>)

1.3.3. المرحلة الأولى – ضعف نسبة التغطية (2010 – 2004):

تميزت هذه المرحلة بإنخفاض كبير في نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الدين الخارجي، إذ تراوحت بين (6%) في عام (2004) و (83%) في عام (2010)، وفقاً للبيانات الواردة في جدول (5). ويُعزى هذا الإنخفاض الحاد إلى التراكم الكبير في الدين الخارجي الذي خلفته الحروب السابقة، لا سيما حرب الخليج الأولى (1980 – 1988) التي تم تمويلها جزئياً عبر قروض من دول الخليج والمؤسسات التجارية، وغزو الكويت (1990) وما ترتب عليه من

تعويضات مالية دولية ضخمة بموجب قرارات مجلس الأمن، كما ساهم الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بين عامي (1990 – 2003) في تعميق الأزمة المالية الخارجية، إذ حُرِم العراق من تصدير النفط بشكل طبيعي، وتم تقييد عائداته بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، مما حدّ بشكل كبير من قدرته على تكوين احتياطات نقدية أجنبية مستقلة. وعند انتهاء الحصار في عام (2003)، دخل العراق مرحلة إنتقالية معقدة ورث فيها عبء دين خارجي كبير مع شبه غياب للإحتياطات الأجنبية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك تبايناً كبيراً في تقدير حجم الدين الخارجي العراقي المتراكم قبل عام (2004)، حيث لم يُجمع على رقم موحد بين المؤسسات المحلية والدولية، نتيجة غياب قاعدة بيانات دقيقة، وضعف الجهاز الإحصائي، فضلاً عن إنهيار مؤسسات الدولة خلال مرحلة تغيير النظام السياسي في عام (2003) وما رافقها من فقدان للوثائق والسجلات الرسمية. فقد قدرت سكرتارية نادي باريس حجم الدين الخارجي للعراق بنحو (128) مليار دولار، بينما قدّره البنك الدولي بحوالي (120) مليار دولار، في حين أشارت وزارة المالية العراقية إلى رقم يقارب (130) مليار دولار، أما البنك المركزي العراقي فقدّر إجمالي الدين الخارجي بحوالي (140) مليار دولار (البغلاني والبو علي، 2023: ص480). ونظراً إلى إعتراف كل من البنك المركزي ووزارة المالية في تقاريرهما الرسمية بعدم توفر بيانات محكمة بشأن هذا الدين نتيجة للظروف الإستثنائية التي مر بها البلد، فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على تقديرات البنك الدولي، لكونها مستندة إلى وثائق رسمية، وتنسجم مع بيانات صندوق النقد الدولي ونادي باريس، وتستخدم عادة كأساس في تقارير الدين الدولية.

وبإعتماد هذا التقدير، وبعد تحويل المبلغ إلى الدينار العراقي وفق سعر الصرف الرسمي في عام (2004)، بلغ إجمالي الدين الخارجي نحو (174,360) مليار دينار عراقي، في حين لم تتجاوز الإحتياطات الأجنبية في نفس العام (10,109) مليار دينار، ما أسفر عن تسجيل أدنى نسبة تغطية خلال فترة الدراسة، التي بلغت حوالي (6%) فقط، وهو ما يعكس هشاشة شديدة في الوضع الخارجي للبلاد عند إنطلاق المرحلة الإنتقالية لما بعد (2003)، ورغم توقيع العراق إتفاق نادي باريس عام (2004)، الذي ترتب عليه شطب نحو (80%) من ديونه لدول هذا النادي، إلا أن الدين ظل مرتفعاً في لعدة أسباب، أهمها، عدم شمول الديون الخليجية والقروض التجارية في التسوية، وإستمرار التزامات العراق بدفع تعويضات حرب الكويت، وأخيراً، ضعف المؤسسات الاقتصادية والبنك المركزي بعد الغزو الأميركي في (2003)، وتأخر السيطرة على الإيرادات النفطية. وقد ساهم إرتفاع أسعار النفط نسبياً بعد عام (2005) في تحسن تدريجي للإحتياطات، فبلغت النسبة (24%) في (2006) ثم (83%) بحلول (2010)، مما يعكس بداية تعافي بطيء لكنه محدود في ظل إرتفاع مستمر في خدمة الدين الخارجي.

2.3.3. المرحلة الثانية – التوازن النسبي والتقلبات (2011 – 2016):

شهدت هذه المرحلة تحسناً ملحوظاً في نسبة الإحتياطات الأجنبية إلى الدين الخارجي، حيث بلغت النسبة (100%) في عام (2011)، وبلغت ذروتها في هذه المرحلة عند (130%) عام (2013)، كما يُبينه الجدول، وقد تحقق ذلك نتيجة، لإرتفاع الإيرادات النفطية في الفترة (2010 – 2013)، وإنخفاض نسبي في الدين الخارجي إلى حوالي (69,144) مليار دينار في (2013)، بالإضافة إلى توسع البنك المركزي في بناء الإحتياطات الأجنبية لتصل إلى (90,097) مليار دينار في نفس العام. غير أن هذه المؤشرات بدأت في التدهور الحاد مع بداية الأزمة المزدوجة عام (2014)، نتيجة إندلاع حرب داعش، وما صاحبها من إستنزاف مالي واسع، بالتزامن مع إنخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة تجاوزت (60%) في بعض الأشهر. فبحلول عام (2016)، تراجعت النسبة إلى (70%) فقط، رغم أن الدين لم يرتفع بشكل كبير (75,530) مليار دينار، إلا أن الإحتياطات إنخفضت إلى (53,106) مليار دينار، بسبب تراجع تدفقات النقد الأجنبي من الصادرات النفطية، واللجوء إلى إستخدام الإحتياطي لتمويل عجز الموازنة. وفي هذه المرحلة لجأ العراق إلى قروض جديدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ما زاد عبء خدمة الدين الخارجي، كما إستمرت تعويضات الكويت بالإقتطاع التلقائي من العوائد النفطية، ما زاد الضغط على إحتياطات البنك المركزي.

3.3.3. المرحلة الثالثة – التحسن الكبير والفائض (2017 – 2024):

تمثل هذه المرحلة نقلة نوعية في المؤشر، حيث سجلت نسبة الإحتياطات الأجنبية إلى الدين الخارجي إرتفاعاً كبيراً، بلغ (192%) في (2017)، ووصل إلى (703%) في عام 2024، وهو أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة، كما هو موضح في الجدول. وإن هذا التحول الإيجابي يعود إلى جملة من العوامل المتداخلة منها، إنخفاض حاد في إجمالي الدين الخارجي من (75,530) مليار في (2016) إلى (18,551) مليار فقط في (2024)، نتيجة سداد الأقساط وعدم اللجوء إلى قروض جديدة، في المقابل، إرتفعت الإحتياطات الأجنبية من (53,106) مليار إلى (130,347) مليار خلال نفس الفترة، مدفوعة بإرتفاع أسعار النفط وتراجع النفقات الدفاعية، وإنهاء تسديد تعويضات الكويت بالكامل في (2021)، ما حرر جزءاً من الإيرادات النفطية وأتاح زيادتها إلى الإحتياطات، وكذلك غياب أي تمويل

خارجي جديد أو إصدار سندات دولية، في ظل غياب التصنيف الائتماني، ساهم في تجنب تضخم الدين الخارجي، وأخيراً، إعتاد البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة ركزت على تنظيم مزاد العملة عبر منصة إلكترونية، وتشديد الرقابة على التحويلات الخارجية للحد من الفجوة بين السعر الرسمي والموازي. كما ساهم الدور الرقابي الأمريكي في تعزيز إمتثال المصارف للمعايير الدولية، ما أدى إلى زيادة التدفقات الرسمية للدولار ورفع كفاءة إدارة الإحتياطيات الأجنبية، مما عزز المركز الخارجي للعراق ورفع نسبة الإحتياطيات إلى الدين الخارجي. عموماً وفي ظل عدم وجود ديون قصيرة الأجل أو إلتزامات فورية، أصبحت نسبة التغطية المرتفعة تعكس إستقراراً مالياً وسيادياً ممتازاً، وإن ظل هشاً في حال إنخفاض أسعار النفط أو حدوث صدمة إقتصادية خارجية كبرى.

4.3. نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: Foreign Reserves to GDP Ratio

يعكس هذا المؤشر مدى قوة الإقتصاد المحلي وهيكله الإنتاجي، ومدى إعتماده على الموارد الخارجية لتأمين الإستقرار الإقتصادي. كما يُظهر حاجة الإقتصاد إلى إحتياطيات أجنبية لدعم النشاط الإنتاجي المحلي، ودرجة إرتباط القطاع العام بتمويل نفقاته بالعملة الأجنبية. وتُستخدم هذه النسبة أيضاً كمؤشر على قدرة الدولة في امتصاص الصدمات الخارجية دون التأثير المباشر على الإنفاق العام أو الإستقرار النقدي. ويُستخدم هذا المؤشر أيضاً في تقييم ملاءة الإقتصاد المحلي وجاذبيته من قبل المستثمرين الدوليين، إذ تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بالعملة الأجنبية، سواءً كانت ديوناً أو مستوردات، دون التأثير الكبير على التوازنات الداخلية.

وبالنظر إلى طبيعة الإقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للعملة الأجنبية، فإن التحولات في أسعار النفط والإيرادات العامة تنعكس مباشرة على هذه النسبة، مما يجعلها مؤشراً حساساً للظروف الخارجية. ويتضح من الجدول (6) أن نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعراق قد تراوحت خلال الفترة (2004 – 2024) بين (19%) في عام (2004) وبلغت ذروتها عند (41%) في عام (2023)، بينما بلغ متوسطها العام نحو (32%) تقريباً. وتشير هذه النسبة إلى أن العراق حافظ على مستوى إحتياطيات جيد نسبياً مقارنة بحجم إقتصاده، خاصة في السنوات التي شهدت إرتفاع أسعار النفط، كما في أعوام (2012، 2013، 2022، 2023) وفي المقابل، يُلاحظ أن إنخفاض هذه النسبة في بعض السنوات، كما في أعوام (2004، 2016، 2017) إرتبط بتراجع الإيرادات النفطية وإرتفاع النفقات الحكومية أو إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأسباب أمنية أو مالية، ما يعكس تأثر الإحتياطيات بعوامل داخلية وخارجية. وبشكل عام، فإن الحفاظ على نسبة إحتياطيات تتراوح بين (30%) إلى (40%) من الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً إيجابياً على متانة المركز المالي الخارجي للدولة، ويعزز ثقة الأسواق والمستثمرين بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

جدول (6) نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للعراق للفترة (2004 – 2024)

السنوات	الإحتياطيات الأجنبية (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	10,109	53,235	19
2005	17,846	73,534	24
2006	26,158	95,588	27
2007	38,375	111,456	34
2008	58,958	157,026	38
2009	52,224	130,643	40
2010	59,263	162,065	37
2011	71,119	217,327	33
2012	81,312	254,226	32
2013	90,097	273,588	33
2014	76,973	266,333	29
2015	63,435	194,681	33
2016	53,106	196,924	27
2017	57,893	221,666	26
2018	76,017	268,919	28
2019	79,918	276,158	29
2020	78,293	215,662	36
2021	92,526	304,053	30

34	416,690	140,086	2022
41	353,780	145,257	2023
36	363,534	130,347	2024

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع النقدي، المؤشرات النقدية، الإحتياطيات الرسمية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392>)
- البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي، القطاع الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعراق لدى البنك المركزي للمدة (2004 – 2024)، (<https://www.cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=196>)

الاستنتاجات والتوصيات: Conclusions and Recommendations

أولاً: الإستنتاجات: Conclusions

1. يمتلك العراق إحتياطيات ضخمة نسبياً، لكنها بقيت مرتبطة بتقلبات أسعار النفط نتيجة الطبيعة الريعية للإقتصاد.
2. شهدت نسبة كفاية الإحتياطيات تحسناً ملموساً، إذ تجاوزت مؤشرات التغطية الدولية (مثل تغطية الواردات، ونسبة الإحتياطيات إلى الدين الخارجي).
3. سجلت نسبة الإحتياطيات إلى الدين الخارجي تحسناً ملحوظاً من (6%) في (2004) إلى أكثر من (700%) في (2024)، ما يعكس متانة الوضع الخارجي مؤخراً، ويرجع ذلك إلى الإستقلالية القانونية للبنك المركزي وتنظيم السياسات النقدية على أسس مؤسسية.
4. بقي تنوع مكونات الإحتياطيات (كالذهب وحقوق السحب الخاصة) محدوداً حتى السنوات الأخيرة، مما يزيد من مخاطر السوق.
5. لازال ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أبرز التحديات التي تحدّ من فاعلية استخدام الإحتياطيات.
6. لا تزال الضغوط الخارجية، خصوصاً الأمريكية، تشكل عاملاً مؤثراً في إدارة إحتياطيات العراق بالدولار.

ثانياً: التوصيات: Recommendations

1. تنويع مصادر النقد الأجنبي من خلال تطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز الصادرات السلعية والخدمية.
2. تعزيز إستقلالية البنك المركزي مؤسسياً وعملياً لحمايته من الضغوط السياسية والمالية.
3. زيادة الإستثمار في الذهب وحقوق السحب الخاصة كأدوات للتحوط ضد تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
4. تحسين التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان إستخدام الإحتياطيات ضمن إطار كلي مستقر.
5. تبني إستراتيجية إستثمارية واضحة للإحتياطيات الأجنبية توازن بين العائد والأمان والسيولة.
6. تعزيز الشفافية والإفصاح المنتظم عن مكونات الإحتياطيات وآليات إدارتها وفق المعايير الدولية.
7. تطوير النظام الإحصائي والبيانات المالية لتمكين إتخاذ قرارات دقيقة مبنية على بيانات محدثة وموثوقة.

شكر وتقدير: يتقدم المؤلفان بالشكر والتقدير للبنك المركزي العراقي ووزارتي النفط والمالية لإتاحة البيانات على مواقعهم الإلكترونية.

التمويل: لم يُقدم أي تمويل لدعم هذا البحث.

مساهمة المؤلف: ساهم م. ريباز نورالدين عزيز في كتابة الجانب النظري والمنهجية وإنجاز الجانب العملي والاستنتاجات والتوصيات، ساهم أ.م.د ياسين رسول يونس في اجراء مراجعة شاملة للبحث واجراء التعديلات اللازمة على البحث. **الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة:** اقتصر استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي على المساعدة في التدقيق اللغوي وتحسين الصياغة فحسب، شأنها شأن استخدام أي برنامج إحصائي أو قاموس أو أداة مساعدة أخرى، دون أي تدخل أو تأثير في المحتوى العلمي أو النتائج المتوصل إليها. **تضارب المصالح:** يُقرّ المؤلفان بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا البحث.

نبذة قصيرة عن كل مؤلف:

المؤلف الأول: م. ريباز نورالدين عزيز حاصل على شهادة الماجستير في مجال اقتصاديات الاعمال الدولية وطالب دكتوراه في مجال الاقتصاد الكلي / النقدي.

المؤلف الثاني: أ.م.د ياسين رسول يونس حاصل على شهادة الماجستير والدكتوراه في مجال الاقتصاد ومختص في الاقتصاد الكلي.

المصادر References

1. Ahmed, M. E. (2019). *Evaluating the Effectiveness of the Central Bank of Iraq in Managing Foreign Reserves for the Period (2005-2017)*. Journal of the University of Human Development, Issue (1-2019), Vol. (5), p. 132.
2. Al-Aboudi, A. A. (2023). *The Foreign Exchange Window in Iraq: Between Response and Necessity*. Baghdad: Bayan Center for Studies and Planning, Publications Series, p. 7.
3. Al-Dabbagh, A. (2023). *New US Sanctions on Iraqi Banks Raise Concerns and Fears*. Al-Jazeera Website (aljazeera.net/ebusiness/2023/7/25/), accessed July 19, 2025.
4. Al-Fatlawi, S. K. (2017). *The Role of International Reserves in Achieving Economic Stability in Rentier Economies (Country Experiences)*. PhD Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, Department of Economics, pp. 72–75.
5. Al-Husseinawi, J. B. J. (2013). *The Political and Economic Dimensions of the Occupation of Iraq and Its Impact on Regional Neighboring Countries*. Master's Thesis, Al-Nahrain University, College of Political Science, Department of International Economic Relations, p. 30.
6. Basel Committee on Banking Supervision. (2001). *Basel II: The New Basel Capital Accord*. Basel: Bank for International Settlements, p.3.
7. Central Bank of Iraq, (2025). *An Overview of the Origin of the Iraqi Currency*. Bank Website (cbi.iq/page/85), accessed July 10, 2025.
8. Central Bank of Iraq, Statistical Website, Foreign Trade, Iraq's Imports at the Central Bank for the Period (2004-2024), (cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=204)
9. Central Bank of Iraq, *Financial Data Bulletin for the Period (2004-2024)*.
10. Central Bank of Iraq, Statistical Website, Monetary Sector, Monetary Indicators, *Iraq's Official Reserves at the Central Bank for the Period (2004-2024)*, (cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=392)
11. Central Bank of Iraq, Statistical Website, Monetary Sector, Monetary Indicators, *Broad Money Supply (M2) for Iraq at the Central Bank for the Period (2004-2024)*, (cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=154)
12. Central Bank of Iraq, Statistical Website, Real Sector, *Iraq's GDP at Current Prices at the Central Bank for the Period (2004-2024)*, (cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=196)
13. CIA. (2024). *Country Comparisons Reserves of foreign exchange and gold*. (cia.gov/the-world-factbook/field/reserves-of-foreign-exchange-and-gold/country-comparison/), Accessed in [17/06/2025].
14. Hassan, A. K. (2022). *The Geopolitics of Iraq's Location and Its Impact on Its Foreign Policy*. Anbar University Journal for Humanities, Issue (4), Volume (1), December 2022, Anbar University, College of Education for Humanities, p. 513.
15. Ibrihi, A. (2011). *Financial and International Economics and Monetary Policy*. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad.
16. International Monetary Fund (IMF). (2004). *Iraq: Use of Fund Resources — Request for Emergency Post-Conflict Assistance — Staff Report*; Press Release on the Executive

- Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Iraq. Report No. 04/325. Washington, D.C. Available at: (imf.org), Accessed in [11/07/2025].
17. Jabbar, S. M. (2025). *Political Crises and Their Impact on Iraqi Social Security after 2003*. Annual Scientific Symposium, Social Crises in Iraq and Ways to Confront Them, University of Iraq, College of Education, p. 386.
 18. Jubair, A. S. (2020). *Implications of the Coronavirus Pandemic on the Iraqi Economy*. Hammurabi Journal, Issue (35), Year 8, Fall 2020, p. 44.
 19. Nazmi, F. K. and Hatem, M. (2022). *The October 2019 Protests in Iraq from the Perspective of Their Participants*. Baghdad: Bayan Center for Studies and Planning, Publications Series, 1st ed., p. 11.
 20. OPEC. (2025). *OPEC Annual Statistical Bulletin 2025: 60th edition. Organization of the Petroleum Exporting Countries*. Oil Price (publications.opec.org/asb/Download), Accessed at [15/06/2025].
 21. Republic of Iraq, Ministry of Finance website, Open Budget, Financial Laws and Reports, Public Debt Department, Years (2010-2016) Website in English (mof.gov.iq/obs/en/pages/pdchart.aspx).
 22. Republic of Iraq, Ministry of Finance website, Open Budget, Financial Laws and Reports, Public Debt Department, Years (2017-2024) Website in Arabic (mof.gov.iq/obs/ar/Pages/PDChart.aspx).
 23. Republic of Iraq, Ministry of Justice. (2018). Law No. (82) of 2017, Second Amendment to the Central Bank of Iraq Law issued by Order No. (56) of 2004 by the Coalition Provisional Authority (dissolved). Iraqi Gazette, Ministry website (moj.gov.iq/view.3609), accessed [06/30/2025].
 24. Saleh, M. M. (2012). *Monetary Policy for Iraq: Building Macroeconomic Stability and Maintaining a Sound Financial System*. Baghdad: Bayt Al-Hikma, 1st ed., pp. 72-74.